

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٩٧٩
بتاريخ:	٢٠٢١/٧/٤

ملف رقم: ٤٩١٤/٢/٣٢

السيد الأستاذ/ وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي

تحية طيبة، وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٤٠٦) المؤرخ ٢٥/٢/٢٠١٩م، بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ووزارة النقل والمواصلات (الهيئة القومية لسكك حديد مصر)، بخصوص إلزام الأخيرة بأداء المبالغ المستحقة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي نظير الانتفاع بمساحة قدرها (١٩س، ١٠ط) تعادل (١٨٨٥) م^٢ بحوض المنصورة/١٤ ضمن القطعة رقم (١) بناحية البلينا، والمقام عليها مبنى هندسة السكة الحديد بسوهاج، وذلك خلال الفترة من عام ١٩٦٢ حتى عام ٢٠١٨، طبقاً لتقدير اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة.

وحاصل الوقائع- حسبما يبين من الأوراق- أن وزارة النقل والمواصلات (الهيئة القومية لسكك حديد مصر) تقوم بالانتفاع بقطعة الأرض المشار إليها منذ عام ١٩٦٢م، وقامت بإنشاء مبنى هندسة السكة الحديد بسوهاج عليها، وهذه المساحة استيلاء قبيل الخاضع/ كلير أمين بطرس، طبقاً لأحكام القانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٦١م، وتم تسجيلها باسم الهيئة بموجب الشهر رقم (١٨٣١) لسنة ١٩٦٧م، وقامت الهيئة بربط هذه المساحة على الهيئة القومية لسكك حديد مصر باعتبارها تقوم باستغلالها والانتفاع بها من عام ١٩٦٢م حتى تاريخه، وبتواريخ ١٦ و١٧ و١٨/١٢/٢٠١٨م،



مجلس الدولة
مركز المعلومات والدراسات والبحوث
للمسائل القانونية والتشريعية

تابع الفتوى ملف رقم: ٤٩١٤/٢/٣٢

(٢)

قامت اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة بتقدير مقابل الانتفاع عن هذه المساحة، وذلك خلال الفترة المشار إليها، وطالبت الهيئة ووزارة النقل والمواصلات (الهيئة القومية لسكك حديد مصر) بسداد مقابل الانتفاع بهذه المساحة طبقًا لتقدير اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة، لكن دون جدوى، لذا طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية.

وقد سبق عرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٣ من مايو عام ٢٠٢٠م، الموافق ٢٠ من رمضان عام ١٤٤١هـ، وانتهت إلى تكليف طرفي النزاع بتشكيل لجنة برئاسة أحد مهندسي مديرية المساحة بمحافظة سوهاج التابعة لها الأرض محل النزاع، وعضوية ممثل عن كل من طرفي النزاع، تكون مهمتها- بعد الاطلاع على جميع أوراق النزاع- الانتقال إلى موقع الأرض محل النزاع، وتحديد موقعها، وحدودها، ووصفها، ومساحتها، والمنشآت المقامة عليها، والجهة واضعة اليد عليها، وسند وضع اليد إن وجد، وبيان تسلسل ملكية الأرض على نحو تفصيلي، وتحديد سند ملكية كل من طرفي النزاع وتاريخ ثبوت الملكية، وما إذا كانت هذه الأرض داخلة ضمن الأراضي الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم (١١٤) لسنة ٢٠٠٥، على أن تقدم اللجنة تقريرها للهيئة عارضة النزاع لتتولى الأخيرة رفعه للعرض على الجمعية العمومية قبل انعقاد جلسة ٢٧/٨/٢٠٢٠، تمهيدًا للفصل في النزاع، وذلك على النحو المبين بأسباب تبليغها المشار إليه.

ونفيد أن النزاع عرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٩ من يونيو عام ٢٠٢١م الموافق ٢٨ من شوال عام ١٤٤٢هـ، فاستعرضت ما جرى به إفتاؤها من أن نكول الجهة الإدارية طالبة الرأي أو عرض النزاع عن تزويد جهة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ضرورية لإبداء الرأي في الموضوع، أو الفصل في النزاع، رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأي، أو طلب عرض النزاع على الجمعية العمومية، مما يُوجب حفظ الطلب.



تابع الفتوى ملف رقم: ٤٩١٤/٢/٣٢

(٣)

وترتيباً على ما تقدم، ولما كانت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع قد انتهت بجلستها المعقودة في ١٣ من مايو عام ٢٠٢٠م إلى تكليف طرفي النزاع بتشكيل اللجنة المشار إليها قبل انعقاد جلسة ٢٧/٨/٢٠٢٠م، ونقاعت الهيئة العامة للإصلاح الزراعي عن تنفيذ قرار الجمعية العمومية رغم استنهاضها بكتابي المكتب الفني للجمعية العمومية رقمي (٢٠٥٥) و(٢١٠) المؤرخين ١٧/١١/٢٠٢٠م و٢٣/٢/٢٠٢١م، بضرورة موافاة الجمعية العمومية بما انتهت إليه لجنة الخبرة، وفي حالة عدم إنهاء أعمالها بيان سبب ذلك، وأنه في حالة عدم الرد يُعد ذلك عدولاً عن طلب عرض النزاع، وإذ استخلصت الجمعية العمومية مما سلف أن نكول الهيئة عارضة النزاع عن تنفيذ قرار الجمعية العمومية على نحو جدّي ينبئ عن عدولها عن طلب عرض النزاع، الأمر الذي يتعين معه حفظه، دون أن يغفل ذلك يد الهيئة عارضة النزاع عن مُعاودة عرض النزاع مستقبلاً بعد انتهاء اللجنة من أعمالها وإعداد التقرير المشار إليه في ضوء ما يتراءى لها في حينه.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى حفظ طلب عرض النزاع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ٤ / ٧ / ٢٠٢١

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار/
يسرى هاشم سليمان الشيخ
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

